الأمم المتحدة S/2000/595

مجلس الأمن

Distr.: General
16 June 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أحيل لكم آراءها بشأن التقرير المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ عن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (S/2000/538).

لا يشير التقرير، بغض النظر عن نطاقه وحجمه، في أي فرع من فروعه إلى الأحكام الرئيسية لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ المتعلقة بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية (الفقرة العاشرة من الديباجة والفقرة ٨ من المرفق ٢)؛

وتطغى على الفكرة الرئيسية للتقرير أربع سمات:

(أ) الانتقائية، التي تظهر في اختيار ''النجاحات'' التي أحرزتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والتي أحرزت في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)،

(ب) التحيز في تقييم الحالة في كوسوفو وميتوهيا، ولا سيما الحالة الأمنية، حيث يركز التقرير على أمن السكان الألبان ويتناول بصورة هامشية انعدامه في حالة السكان الصرب؛

(ج) تعميم المشاكل التي يواجهها السكان الصرب؛

(د) عدم انتقاد أو إدانة المسؤولين عن العنف الموجه ضد ممن بقوا من الصرب وسواهم من غير الألبانيين؛

190600 190600 00-48663 (A)
0048663

ويعتم التقرير على الحالة الحقيقية في كوسوفو وميتوهيا؛ فتفاصيله الكثيرة يراد بها خلق الانطباع بوجود عملية معقدة لتحقيق الاستقرار والتعتيم على عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)؛

وتتناول الفقرات ٢١ و ٢٢ و ٢٣ الهجمات وأشكال العنف الأخرى التي ''يبدو أنها أعمال مدبرة'' ضد صرب كوسوفو وميتوهيا. غير أنه لم يندد بمرتكبي تلك الأفعال أو يحملوا مسؤوليتها كما لا يسلط الضوء على مسؤولية قادة السكان ذوي الأصل الألباني. و لم يشر إلى إخفاق القوة الدولية في كوسوفو وبعثة الإدارة المؤقتة في توفير بيئة آمنة؛

وتتناول الفقرة ٢٤ مسألة الحالة في جنوب صربيا دون سند. والهدف من إثارة هذه المسألة فيما يبدو هو رسم صورة لتهديد صربيا المزعوم لكوسوفو وميتوهيا. وأثير موضوع جديد، هو ما يسمى ''جيش تحرير بريسيفو وميدفيديا وبويانوفاتش'' بصفته ''جماعة مسلحة من الأفراد ذوي الأصل الألباني''، وليس كمنظمة إرهابية، تشترك في ''اشتباكات مسلحة من حين لآخر مع قوات الأمن اليوغوسلافية''. وتثار في هذا السياق، دون سند أيضا، مسألة إيجاد حل سياسي لجزء من الإقليم المشمول بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا إحدى جمهورياتها التأسيسية؛

وتتناول الفقرتان ٥٣ و ١٢٤ (الفرع الحادي عشر - ملاحظات) مسألة المفقودين والمحتجزين، مع التشديد على مسألة المحتجزين من الألبان في صربيا نفسها. ويشكل الطلب إلى الدول الأعضاء أن تسهم في إطلاق سراحهم دعوة إلى التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وممارسة الضغط على النظم القانونية والقضائية لجمهورية صربيا، إحدى جمهورياتها التأسيسية. وفي المقابل، لا توجد إشارة إلى وجود معسكرات العمل القسري التي يحتجز فيها الإرهابيون ذوو الأصل الألباني الصرب الذين أبلغت عنهم حكومة يوغوسلافيا الاتحادية مجلس الأمن والأمين العام في مذكرتيها المؤرختين ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. كما تحتجز بعثة الإدارة المؤقتة دون أي أساس قانوني ما يربو على ٤٥٠ صربيا ومنعت لجنة الصليب الأحمر الدولية أو أية منظمة غير حكومية أخرى من زيارة أي صربي من الصرب الذين يزيد عددهم عن ٩٤٠ وسواهم من غير الألبان المختطفين منذ نشر قوة كوسوفو وبعثة الإدارة المؤقتة؛

وأثيرت مسألة المقابر الجماعية مرة أخرى في الفقرة ٥٥ مع الإشارة إلى أعداد كبيرة، لكن دون أدلة أكيدة لإثبات الادعاءات؛

وجرى تجاهل الطابع المتعدد الأعراق لكوسوفو وميتوهيا الذي يتحدث عنه التقرير، وأكثر ما يدل على هذا التجاهل هو النظام القضائي الذي جرى إنشاؤه في كوسوفو وميتوهيا (الفقرة ٥٧). وفي هذا الإطار، فإن الأعمال التحضيرية لإنشاء ''محكمة لجرائم الحرب والجرائم العرقية في كوسوفو'' تتسم بخطورة بالغة وتشكل تهديدا جديدا للصرب الباقين (الفقرة ٦٠)؛

وأوليت عناية هزيلة إلى عودة ما يربو على ٣٥٠ ٠٠٠ صربي وآخرين من غير الألبان، وإلى أن قوة كوسوفو وبعثة الإدارة المؤقتة لم تفيا، في هذا السياق، بالتزامهما بتوفير الظروف لعودتهم الآمنة، التي تتسم بأهمية قصوى للانتخابات المرتقبة في كوسوفو وميتوهيا؛

وعلى نقيض ما يذهب إليه التقرير، فإن جيش تحرير كوسوفو الإرهابي المزعوم لم يجرد من السلاح؛ بل تحول إلى الجناح المسلح لمافيا المخدرات لذوي الأصل الألباني، في حين تواصل فرقة حماية كوسوفو المزعومة ترويع الصرب وسواهم من غير الألبان والتطهير العرقي لهم في حضور قوة كوسوفو وبعثة الإدارة؛

وأغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن بعثة الإدارة المؤقتة وقوة كوسوفو تؤديا بعضا من مسؤولياتها الرئيسية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والاتفاق التقني العسكري وهي:

- تهيئة بيئة آمنة (الفقرة ٩ (ج))؛
- كفالة السلام والنظام العامين (الفقرة ٩ (د))؛
- أداء واجبات مراقبة الحدود حسب اللزوم (الفقرة ٩ (ز)) وما ترتب على ذلك من عدم تأمين ومراقبة الحدود الدولية الفاصلة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيا ومقدونيا؛
- حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لا سيما بالنسبة إلى الصرب وسواهم من غير الألبان (الفقرة ١١ (ي))؛
- السماح لعدد من أفراد الجيش والشرطة اليوغوسلافيين والصرب بالعودة إلى كوسوفو وميتوهيا (الفقرات ٤ و ٦ و ١٠ من المرفق ٢، والفقرة ٤ من الاتفاق التقني العسكري).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ممثلكم الخاص في كوسوفو وميتوهيا ورئيس بعثة الإدارة المؤقتة لا يزال يتخذ قرارات ويصدر قواعد تنظيمية تفصل بشكل متزايد كوسوفو وميتوهيا عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا التأسيسية التي تشكل جزءا لا يتجزأ منها، انتهاكا لنص وروح قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والوثائق ذات الصلة.

وينبغي تأكيد أن الانتهاكات المنتظمة لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، التي أشار إليها الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية العضوان الدائمان في مجلس الأمن، وبعض الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، وهي الانتهاكات التي لم تذكر في التقرير، تعرقل بدء العملية السياسية الرامية إلى تسوية وضع كوسوفو وميتوهيا في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا التأسيسية (الفقرة ١١ (أ)).

وسيكون من دواعي امتناني أن تتكرموا بتعميم هذه الرسالة بصفتها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال المؤقت